

3 March 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٠٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ٣ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٣٥

الرئيس: السيد فينيتشيو ماتي.....(إيطاليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02900(A)



* 1 7 0 2 9 0 0 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٣٠٨ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل الشروع في عملنا، يؤسفني أن أبلغكم بوفاة السيد فلاديمير بتروفسكي، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

وبعد إذنكم، أدعو المؤتمر إلى التزام دقيقة صمت تكريماً لذكراه.

* * *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن إبلاغكم بأن دولة واحدة، هي أرمينيا، قد طلبت المشاركة في أعمالنا بصفة مراقب خلال دورة عام ٢٠١٤. ويرد الطلب في الوثيقة CD/WP.577/Add.2، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة حتى يوم الجمعة، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٦/٠٠. فهل هناك أي تعليقات على هذا الطلب؟ هل لي أن أعتبر أن مؤتمر نزع السلاح يقرر دعوة أرمينيا إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟ وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أنتقل إلى الوثيقة CD/WP.579، التي تتضمن مشروع قرار إعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي. وقد وزعت الأمانة مشروع القرار هذا عن طريق البريد الإلكتروني يوم الخميس ٢٧ شباط/فبراير، ووضعت نسخة ورقية منه في الكوة المخصصة لبلدكم. وهناك نسخ إضافية متاحة هنا في القاعة على طاولة موظفي المؤتمر بجوار المدخل إلى اليسار.

وخلال المشاورات التي أجريتها مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، كان هناك تأييد عام للمضي قدماً في برنامج عمل دورة عام ٢٠١٤ استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٦٤/٦٨ بشأن تقرير المؤتمر الذي اعتمدته الجمعية بتوافق الآراء. وهذا النص هو نتيجة الاتفاق الذي جرى التوصل إليه خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت بعد ظهر يوم الاثنين، ٢٤ شباط/فبراير، وهو يلبي، في رأيي، تطلعات جميع الوفود.

وقبل تقديم مشروع القرار لاعتماده، أود أن أسأل ما إذا كان هناك أي وفد يود أن يتحدث. لا يبدو الأمر كذلك. ومن دواعي سروري الآن أن أقدم رسمياً مشروع القرار ليعتمده المؤتمر. هل من اعتراض؟ لا أرى أحداً.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على ما أبدىتموه من مرونة وروح تعاون. فالرسالة التي نوجهها اليوم رسالة واضحة وهي رسالة أمل. إن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تدرك الآن، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة الملحة إلى استئناف العمل الموضوعي في المؤتمر، وتريد أن تتناول مباشرة المجالات الخلافية التي حالت دون إحرازه تقدماً في الماضي. وبمحدوني الأمل في أن تفتح إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي مرحلة جديدة للمؤتمر، وأن يليه قريباً اعتماد جدول زمني للأنشطة التي من شأنها أن تمكن، من خلال المناقشات المركزة والممنهجة، من وضع مقترحات موضوعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال.

طلبت الكلمة دولتان من الدول الأعضاء. السفير لوموناكو، لكم الكلمة.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، آخذ الكلمة بعد اعتماد القرار لأننا لم نرد وضع أي عقبة أمام تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي؛ غير أنني أود أن أسجل ما يساورنا من شكوك إزاء الفريق العامل.

أولاً، نحن لسنا متفائلين بشأن ما لديه من فرص في ضمان الاتفاق على برنامج عمل، في حين أن مؤتمر نزع السلاح ما زال يطبق قاعدة توافق الآراء المعوّقة التي تمنح جميع الأعضاء حق النقض بحكم الواقع، وبعضهم يستخدمها بوصفها أسلوباً تفاوضياً روتينياً لا بوصفها ملاذاً أخيراً. ثانياً، يساورنا القلق من أن الفريق العامل سوف يُصبح غايةً في حد ذاته، وأنا سننسى أن هدفنا ليس برنامج عمل أو فريقاً عاملاً، وأن الفريق العامل يمكن أن يُقدّم بوصفه دليلاً على التقدم المحرز في أعمال المؤتمر في حين نظل نحن في حالة شلل مخزية.

ولهذا، سيشارك وفد بلدي مرةً أخرى مشاركةً بناءةً ملتزماً بالسعي إلى التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكن من اعتماد برنامج عمل للمرة الأولى منذ خمس سنوات. فما من شيء نرنو إليه أكثر من أن نرى الإبداع التفاوضي نفسه يُطبّق في مناقشات موضوعية تماماً كما رأيناها في مسألة إجرائية محضة.

وأتمنى كل التوفيق لسفيري إكوادور وأستراليا، اللذين قبلا هذه المهمة مرةً أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيادة السفير، على البيان الذي أدليتم به، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسفير الهند، السيد فارما.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نريد في البداية أن نهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للمشاورات الواسعة النطاق التي أجريتموها وأجراها وفد بلدكم، والتي مكنت من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار الذي اعتمده المؤتمر منذ لحظات. وفيما يتعلق بالوثيقة التي اعتمدت منذ لحظات، يود وفد بلدي أن يعلن ما يلي تسجيلاً للموقف.

إن وفد بلدي يرى أن مؤتمر نزع السلاح منتدى تفاوضي. إذ إن له وضعاً فريداً بوصفه المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وأفضل سبيل لتنشيط المؤتمر سيكون اعتماد وتنفيذ برنامج عمل كالوارد في الوثيقة CD/1864 الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩.

ويرتبط قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٦٨ بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، الذي أشرتم إليه في ملاحظاتكم الافتتاحية، أيضاً بالوثيقة CD/1864، أي آخر برنامج عمل اعتمده المؤتمر.

ولقد اتفقنا على الموافقة على القرار القاضي بإنشاء فريق عامل غير رسمي أملاً في أن يمكننا هذا من بدء العمل الموضوعي في المؤتمر، بما في ذلك بدء المفاوضات في موعد مبكر. وسترتب نتائج عكسية إذا ما صار هذا المنتدى منبراً لإعادة فتح الاتفاقات الطويلة الأمد التي جرى التوصل إليها بتوافق الآراء أو لإجراء مناقشات إجرائية لا نهاية لها من شأنها أن تجعلنا أبعد عن احتمال إجراء مفاوضات مبكرة.

وعلاوة على ذلك، نفهم أن الفريق لا يقتطع شيئاً من مسؤولية رئيس المؤتمر بموجب النظام الداخلي. ويسرنا أن قرار هذا العام المتعلق بالفريق العامل غير الرسمي يُصرّح بهذا.

وأخيراً، سيدي الرئيس، نود أن ننضم إليكم وإلى أعضاء المؤتمر في الإعراب عن خالص تعازينا في وفاة السيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام السابق لهذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الهند. هل توجد وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بما أنني آخذ الكلمة للمرة الأولى، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم وأن أتمنى لكم كل التوفيق في الاضطلاع بدوركم بصفتكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أقول بإيجاز شديد إن فرنسا ترى أن اعتماد هذا القرار دليل على عزم المؤتمر الاضطلاع بدوره الكامل والعودة إلى مهمة التفاوض المنوطة به بوصفه المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وهذه بادرة أمل.

غير أن فرنسا تود أيضاً أن تُذكر بأنها ترى أن اعتماد هذا القرار يشكل قراراً إجرائياً الهدف منه السماح لنا بالمضي قدماً. ومن الطبيعي أن اعتماده لا يستبق الحكم بأي شكل من الأشكال على موقف فرنسا المتمثل في أنه ينبغي للمؤتمر، من أجل أداء دوره الحقيقي، أن يجري مفاوضات، وأن السبيل الوحيد للتوصل إلى التوافق في الآراء اللازم للبدء في التفاوض هو استكمال مسيرة إنجازاتها السابقة.

وعندما نتكلم عن الإنجازات السابقة للمؤتمر، على النحو المشار إليه في القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابقة، والذي تشير إليه الجمعية العامة كل سنة، فإننا بالطبع نشير إلى برنامج العمل السابق الذي اعتمد في ظل الرئاسة الجزائرية في عام ٢٠٠٩ والوارد في الوثيقة CD/1864، والذي يظل، من وجهة نظر فرنسا، الأساس الذي يمكن أن نبني عليه. وهذا الأساس ضروري أيضاً لكل من كان منا طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث إن الأولوية المعطاة للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في مؤتمر نزع السلاح، تماشياً مع الوثيقة CD/1864، إنما تتجلى بوضوح في الإجراء ١٥ من خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير فرنسا على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ أرى أن سفير باكستان يريد أخذ الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتك على توليكم الرئاسة، وأن أؤكد لكم تعاوننا التام.

لم أكن أنوي الكلام هذا الصباح، ولكن بالنظر إلى بعض التعليقات التي أدلى بها، رأيت أن من الأفضل إيضاح موقف وفد بلدي، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل المعروض علينا.

علينا، في مؤتمر نزع السلاح، أن نعمل وفقاً لما هو عليه حال العالم فعلياً. وعلينا أن نقبل الحقائق الماثلة على أرض الواقع. وهذه الهيئة ليست في بيئة مختلفة لها ما يخصها من الديناميات. فديناميات هذا المؤتمر هي ديناميات العالم الفعلي.

والمسألة الثانية هي أننا، على النحو المعترف به في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بحاجة إلى العمل على أساس المساواة في الأمن، وأمن البعض لا يمكن أن يتحقق على حساب أمن الآخرين. وهكذا، تكتسي مسألة الأمن أهمية قصوى عندما نسعى إلى التفاوض على معاهدة بشأن أي من القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وقد قال بعض زملائي الأعضاء إن ثمة أولوية للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد تُشكّل تلك القضية أولوية لبعضنا، لا لجميعنا. وهناك أيضاً قضايا أخرى ذات أهمية على جدول أعمال المؤتمر لهذا العام؛ وهناك قضايا تشكل أولويات لبعض الوفود مثل وفدنا وعدة وفود أخرى من قبيل ضمانات الأمن السلبية. والمسألة ذات الأولوية، في رأي مجموعة الـ ٢١، هي نزع السلاح النووي؛ وهي، في رأي آخرين، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والحقيقة المؤسفة هي أنه لا يوجد توافق في الآراء على التفاوض بشأن أي من هذه القضايا، والسبب هو أن لدى الدول اعتبارات أمنية حالت دون هذا التوافق في الآراء.

والواقع الذي علينا أن نواجهه، وأن نتعامل معه، هو أن تلك الوثيقة CD/1864، بوصفها برنامج عمل، قد أصبحت الآن زائدة عن الحاجة، ولا يوجد في رأينا مسوغ للمحاولة وإعادة إرساء الأساس نفسه. بعد أكثر من أربع سنوات، نحتاج إلى إدراك هذا الواقع، وعلينا أن نمضي إلى حيث يوجد أساس جديد آمل أن يكون أساساً جديداً يمكننا أن نستند إليه في بدء المفاوضات بشأن أي من القضايا المعروضة علينا جميعها. وكما قلنا عندما أنشئ الفريق العامل غير الرسمي في العام الماضي، ويجدر ذكر ذلك مرة أخرى الآن، إذا كانت الفكرة تتمثل في العودة إلى الوراء ومحاولة إعادة إعداد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 وكتابته من جديد، فإننا نسير في طريق مسدود. إن علينا أن نفكر بطريقة مبتكرة بشأن التوصل إلى اتفاق جديد يمكن أن يجعل المفاوضات والأعمال الموضوعية أمراً ممكناً.

وفي حالة عدم التوصل إلى هذا الاتفاق بتوافق الآراء، سيكون علينا الانخراط في ثاني أفضل بديل، وهو إجراء مناقشات موضوعية بشأن القضايا الأربع جميعها بطريقة متوازنة وشاملة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير باكستان على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أدعو سفير أستراليا، السيد وولكوت، إلى أخذ الكلمة.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على مشاوراتكم المكثفة وعلى الوصول بنا إلى هذه النتيجة بعينها.

لقد ظللت في هذا المكان طويلاً لدرجة جعلتني لا أقع في أي أوهام بشأن صعوبة مهمة الفريق العامل غير الرسمي في وضع برنامج عمل، وإنني لأدرك تماماً أن الدور الأصيل لمؤتمر نزع السلاح، كما نعلم جميعاً، يتمثل في كونه هيئة تفاوضية، ولكننا سنرى ما يمكننا فعله. وأمامنا سنة كاملة للمشاورات.

وأنتطلع إلى العمل مع جميع زملائي الموجودين في هذه القاعة. وأتطلع إلى العمل، على وجه الخصوص، مع السفير غاليغوس، الرئيس المشارك، ومعكم، سيدي الرئيس، ومع من يخلفونكم، وأن أشكركم على الثقة التي وضعتوها فينا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر سفير أستراليا شكراً جزيلاً على استمرار استعداداته للعمل مع الرئاسة بوصفه عضواً في الفريق العامل، وأن أشكر السفير غاليغوس، بدوره، على استعداداته للعمل. أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بَك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك على توليكم هذه المسؤولية ذات الأهمية، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل.

واسمحوا لي أن أهنئكم أيضاً على التوصل إلى قرار بتوافق الآراء لتحديد الفريق العامل غير الرسمي أو إعادة إنشائه. ونرحب كثيراً بذلك في سياق ما نقوش وطُرح بوصفه نهجاً مزدوج المسار في هذه الهيئة خلال هذه الدورة. وأود هنا أن أؤكد فقط أن كلا مساري هذا النهج المزدوج المسار مهمان جداً من وجهة نظر وفد بلدي. ولذلك فإننا نتطلع إلى مواصلة إحراز تقدم على المسار الثاني، ألا وهو وضع جدول للأنشطة في إطار المناقشات الموضوعية غير الرسمية بشأن جميع بنود جدول الأعمال، حتى ونحن نواصل العمل بشأن إعداد برنامج عمل موضوعي من شأنه أن يستهدف المفاوضات.

وفي هذا السياق، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للتعليقات التي أدلى بها مختلف الوفود هذا الصباح هنا في القاعة، أود فقط أن أؤكد أننا، بطبيعة الحال، وهذا هو الواقع، جميعاً نأتي إلى الفريق العامل غير الرسمي، وسوف نأتي إلى الفريق العامل غير الرسمي مدفوعين باهتمامنا الشخصي بهذه الهيئة وفهمنا الخاص لموضع أقل الأعمال احتياجاً للمشقة. وأود أن أشدد على أننا، من وجهة نظر الولايات المتحدة، ما زلنا نعتقد أن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هدف مهم للغاية لهذه الهيئة لا يسعى إلى تحقيقه أعضاء المؤتمر الذين هم أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل أيضاً فهمنا أننا توصلنا من قبل وتوصلنا للتو، وأصبحنا قاب قوسين أو أدنى: لقد توافقنا في الآراء في عام ٢٠٠٩، ونريد مواصلة العمل على هذا الأساس للوصول إلى المفاوضات. إننا ندرك أن ثمة صعوبات، وندرك أن ثمة شواغل أمنية، ولكننا مقتنعون بأن هذه الهيئة بعينها هي الهيئة التي يمكن أن تعالج ذلك معالجة فعالة. وقد نجحت في الماضي في إعداد معاهدات رئيسية ذات أهمية في المسائل التي كان يساور مختلف الدول شواغل أمنية وطنية قاهرة إزاءها. واعتقد أننا نستطيع أن نفعل ذلك مرة أخرى. ولهذا، نريد من جانبنا أن نحافظ على مستوى طموحنا لدى الخوض في عملية الفريق العامل غير الرسمي. وأود أن أقول أيضاً إننا، إذ نتطلع إلى هذا العام وما يليه، يسرنا أن نتمكن من الانخراط في فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ويحدونا الأمل في أن يساعد ذلك أيضاً في توفير ما يلزم من معلومات للمناقشات الموضوعية غير الرسمية الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ومرة أخرى، أشكركم شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس، ونتطلع إلى العمل معكم على هذا النهج المزدوج المسار بكلا جانبيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على البيان الذي أدلى به، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

واسمحوا لي أن أذكر الجميع بأن الجزء الرفيع المستوى من الجلسة العامة سيبدأ الساعة ١١ صباحاً، وأعطي الكلمة الآن إلى الأمانة لتتلو إعلاناً بشأن مسائل إجرائية.

السيد فونغ (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس. أبلغنا، هذا الأسبوع، بإجراء عدد من التغييرات في برنامج الاجتماع الرفيع المستوى، الذي سيبدأ حالاً الساعة ١١ صباحاً. وهذه التغييرات لا تؤثر على جوهر البرنامج، بل تتصل بأسماء المتكلمين الذين سيأخذون الكلمة وترتيبهم. ولذلك، يظل جدول الاجتماعات دون تغيير.

وفي تمام الساعة ١١ صباحاً، سنبداً برئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد جون آش. وبعد ذلك، سيستمر البرنامج كما أرسلناه إليكم هذا الصباح، مع وزير الدولة السلوفاكي، ووزير خارجية الأرجنتين، ووزير الدولة الإيطالي. وبعد ظهر اليوم، بدلاً من الاستماع إلى العديد من المتكلمين، سيكون لدينا متكلم واحد هو نائب وزير خارجية اليونان. وهذه هي التغييرات التي أدخلت على البرنامج الذي بعثنا به إلى جميع الوفود في الأسبوع الماضي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد فونغ، والآن، وفقاً للجدول الزمني الذي أعلنتنا به الأمانة في الأسبوع الماضي، نُعلّق الجلسة. تُعلّق الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. وأود الآن أن أرحب ترحيباً شديداً بضيفنا الموقر اليوم، السيد جون و. آش، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن حضوركم بيننا اليوم، سيدي الرئيس، محل تقدير كبير، ونحن نتطلع جميعاً إلى الكلمات الحكيمة التي ستؤثر تأثيراً بئاً في أعمال هذا المؤتمر. أعطي الكلمة للسيد آش.

السيد آش (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): صباح الخير عليكم جميعاً، وأنقل إليكم تحيات جميع الدول الأعضاء في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي اليوم، في هذه القاعة الجميلة التي لها تاريخ طويل، يشرفني حقاً أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب عن احترامي لعملكم وإعجابي به.

واسمحوا لي أن أشكر سفير إسرائيل على توجيه الدعوة إليّ، وأن أهنئكم أيضاً، سيدي الرئيس، على توليكم زمام القيادة في إدارة أعمال هذا المؤتمر.

إن هذا المؤتمر، كما نعرف جميعاً، قد أنشئ في عام ١٩٧٩ بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي. وفي الماضي، حقق المؤتمر وما سبقه نتائج غير مسبوقة، منها اعتماد صكوك مرجعية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. فقد نهضتم، في أعمالكم، بخطة نزع السلاح الدولية، وساهتمتم مساهمة كبيرة في صون السلام والأمن الدوليين، وهو أحد الأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. لقد أرسيتم أسس الثقة بين الدول، وجعلتم عالمنا أكثر أمناً للجميع. وهذه الإنجازات ذات أهمية وجديرة بالثناء.

ولكن، للأسف، كل من يتحدث إلى هذه الهيئة الموقرة - وأنا منهم - لا يستطيع أن يشير إلا إلى نجاحاته السابقة. ويعود آخر إنجاز عظيم لهذا المؤتمر إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قبل ٢٠ عاماً تقريباً، عندما جرى التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وما لم يتوقف هذا الانحسار، فستعرضون لخطر الإشارة إليكم بإنجازاتكم التاريخية دون غيرها.

وبصفتي رئيسا للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، أود أن أشدد على أن مقام هذه الهيئة أرفع من أن تواجه هذا المصير. وقد أكدت الجمعية العامة، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى، الحاجة إلى منتدى وحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ويمكنني أن أؤكد لكم أن هذا التفضيل الجماعي لم يتغير. واسمحوا لي أن أطلعكم على السبب في أنني أعتقد ذلك.

وعند النظر إلى بعض المناسبات التي عُقدت في الدورة الحالية للجمعية العامة والمناقشات التي أُجريت فيها، أرى أن ثمة دعماً واهتماماً قويين بين أعضاء الأمم المتحدة كي يغدو مؤتمر نزع السلاح مؤتمراً مفعماً بالحياة وبالغ الضرورة وعلى استعداد للمفاوضات.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، شرفتُ بافتتاح أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة مكرس لنزع السلاح النووي. وأدلى ببياناتٍ أربعة وسبعون من رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلين آخرين. وقد أبحرني تفاني المشاركين وعزمهم على المضي قدماً وإحراز تقدم بشأن القضايا المثارة. ومن بين العديد من المواضيع التي تناولها المشاركون تنشيط آلية نزع السلاح والنهج التي تتناول كيفية المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بوسائل منها المبادرة الإنسانية.

وفي بياني الموجز أمام الاجتماع الرفيع المستوى، أشرت إلى ما يلي: "أعربت الدول عن قلقها البالغ من استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك فشله في الاتفاق على برنامج شامل ومتوازن للعمل وتنفيذه." كما أشرت إلى أن العديد من الدول أكدت من جديد دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، كما حددته تلك الدورة؛ وأوضح البيان الموجز الذي أدليت به أن الدول أشارت إلى أهمية تعددية الأطراف في النهوض بأهداف نزع السلاح النووي. وطلبت الدول تكثيف الجهود عبر المجموعات الإقليمية من أجل المضي قدماً على نحو يتجاوز الانقسامات القديمة والمواقف الراسخة، وإيجاد عناصر لتوافق الآراء.

وتلك المشاعر يتردد صداها في قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦ المعنون "تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف". وفي هذا القرار تهيئ الجمعية العامة بالدول أن تكثف الجهود من أجل تهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وتدعو أيضاً الدول إلى بحث الخيارات والمقترحات والعناصر اللازمة لتنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

وفي دورة اللجنة الأولى المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أظهرت المناقشات المكثفة التي دارت بين الوفود بجلاء أن تنشيط آلية نزع السلاح - وأولها وقبل كل شيء مؤتمر نزع السلاح - مسألة تشكل أولويةً متزايدة وملحة. وقد أقرت الجمعية العامة بالحاجة إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا محددة، ولا سيما في ضوء التوترات في المناخ الدولي الراهن والشواغل العالمية بشأن الانتشار. ومع ذلك، لاحظت الجمعية أيضاً مع القلق المتجدد أنه على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الدول والرؤساء المتعاقبون للمؤتمر من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، لم ينجح المؤتمر في البدء في أعماله الموضوعية.

وفي هذا الصدد، أشعر ببالغ السرور لأنني علمتُ أنكم قررتم صباح اليوم، بفضل جهود الرئيس وآخرين، إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المنوطة به ولاية وضع برنامج عمل "قوي في مضمونه ومتدرج في تنفيذه". وأود أن أهنئكم على اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة مرة أخرى، ولكن لا بد الآن من إحراز تقدم حقيقي. وأكرر، هذا العمل والغرض منه من الأهمية البالغة بحيث لا ينبغي التوقف عن السعي بنشاط إلى إنجازهما حتى يتحقق النجاح. وبينما أنتم تمضون قدماً، أود أن أذكركم بمواصلة التركيز على الصورة الكبرى، وبالتغلب على خلافاتكم، وبالارتقاء إلى مستوى مسؤولياتكم. مع ارتقاء العديد من القطاعات والمجالات الأخرى ومضيها قدماً، لا يمكننا أن نتحمل استمرار الجمود التام في المؤتمر عاما بعد آخر. إذ يتحمل المؤتمر مسؤولية لا غنى عنها تتمثل في النهوض بالخطوة الدولية، ويجب أن تضطلعوا بنصيبكم منها من أجل كفالة إحراز تقدم.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة بالغة الأهمية ترتبط بالموضوع الشامل الذي أطرحه على الدورة الحالية للجمعية العامة، وهو "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل".

لقد كان عدد كبير من الحاضرين معنا اليوم نيويورك عندما خاطبْتُ اللجنة الأولى للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وكما ذكرت أثناء الخطاب، كل بند ناقشه في الجمعية العامة يعزز، بشكل أو بآخر، التنمية المستدامة. إن القرارات التي تتخذونها هنا لا تسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين فحسب، وإنما تؤثر حتماً على جوانب عمل الأمم المتحدة الأخرى.

ويتمتع مجتمع نزع السلاح في جنيف، أحد أكثر المجتمعات احتراماً ومعرفةً بيننا، بإمكانات فريدة تؤهله للمساهمة في تحقيق عالم أفضل للجميع. إن شبكتكم وتفاعلاتكم وخدماتكم الأخرى في جنيف، وهي بنيتكم الأساسية، يمكن أن تُستخدم، بل لا بد أن تُستخدم، استخداماً مسؤولاً ومُنتجاً، لا في هذا المؤتمر فحسب، بل خارجه أيضاً. دعونا لا ننسى أن المجال الذي نكرس له أوقاتنا ومواردنا وطاقتنا يصير مؤشراً على قيمتنا الحقيقية. وعندما نبدي تقديرنا للتعليم والرعاية الصحية والحد من الفقر والتنمية المستدامة، فإن أعمالنا وخياراتنا يجب أن تبرهن على ذلك أيضاً.

إنني أرحب بهذا المنظور الأوسع نطاقاً الذي يرى منه مجتمع نزع السلاح مختلف التحديات التي تواجهه. وألاحظ، على وجه الخصوص، التركيز الدولي المتزايد على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وبسبب القدرات التدميرية الهائلة للأسلحة النووية، ستترتب على استخدامها عواقب وخيمة على الصعيد العالمي، وسيُسبب ذلك الاستخدام في طوارئ شديدة وطويلة الأمد في نواحي: الإنسانية، والصحة العالمية، والمناخ، والنظام الاجتماعي، والتنمية البشرية، والآثار الاقتصادية. فالحصول على السلع والخدمات الاجتماعية يتوقف على سيادة السلام والأمن. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية إلا إذا منعنا هذه الكوارث على كوكبنا. وأنا متفائل بما توفره المبادرة الإنسانية من إمكانية تسريع وتيرة الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي. ويجب أن يكون ذلك من خلال جهد جماعي، ذلك أننا نواجه المخاطر التي تشكلها هذه الأسلحة مواجهةً جماعية، لا بوصفنا دولاً ذات مصالح وطنية أمنية ضيقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً أن مؤتمر نزع السلاح يضطلع بدور حاسم في آلية نزع السلاح العالمية. وإنني أهاب بكم أن تحسنوا استغلال الوقت الذي تقضونه في الفريق العامل غير الرسمي، رغم عدم وجود برنامج عمل، من أجل مواصلة حواركم المنظم بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمالكم. ولا تدخروا أي جهد في عملكم الرامي إلى تنشيط آلية نزع السلاح. فلم يعد في وسعنا النيل من مصداقية هذه الهيئة، ولم يعد في وسعنا الانتظار حتى تقع الفأس في الرأس.

فأحلامنا بأن يعم العالم السلام الدائم والتنمية المستدامة تستحق العمل من أجل تحقيقها. فالسلام أساس التنمية، والتنمية تستوجب نزع السلاح. وهذا هو الهدف الذي يجب أن يكافح من أجل تحقيقه هذا المؤتمر، وأتمنى لكم كل التوفيق في عملكم في الدورة الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد آش على بيانه، وكذلك على كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وأعلق الجلسة الآن فترة وجيزة كي يتسنى لي مرافقة السيد آش إلى خارج القاعة.

عُلفت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. أرحب الآن بضيفنا الكريم السيد بيتر جافورشيك، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في سلوفاكيا. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيد جافورشيك إلى أخذ الكلمة.

السيد جافورشيك (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أتمنى لكم كل التوفيق في مساعيكم في توجيه هذه الهيئة. وأود أن أؤكد لكم دعم سلوفاكيا الكامل.

ونحن جميعاً ندرك الإنجازات العظيمة التي حققها المؤتمر في الماضي وما يقدمه من إسهامات قيّمة إلى الأمن العالمي. بيد أننا لا نستطيع أن نعيش على الإنجازات السابقة: بل يجب أن نستكمل مسيرتها. وسلوفاكيا تشعر بخيبة الأمل إزاء إخفاق المؤتمر مرة أخرى في وضع برنامج عمله في بداية هذا العام. واستمرار الجمود الذي طال أمده مصدر قلق لنا. فعدم قدرة المؤتمر على الاضطلاع بولايته تترتب عليه عواقب خطيرة وآثار سلبية، لا تقتصر على المؤتمر نفسه، بل تطال أيضاً مشهد نزع السلاح الذي يركز عليه الأمن الدولي. واستمرار كفاح المؤتمر لإيجاد سبيل للتفاوض بشأن القضايا التي من شأنها تطوير هيكل نزع السلاح وتحسينه يزيد من إحباط المجتمع الدولي.

إن لدينا قولاً ماثوراً في بلدي، سلوفاكيا، مفاده أن "من لا يفعل شيئاً، لا يمكن أن يفسد شيئاً". لكننا لا نعتقد أنه ينبغي أن نتبع هذا المسار؛ فالخمول لا يمكن أن يوفر الاستقرار في ميداني نزع السلاح والأمن.

وتعتقد سلوفاكيا أن مؤتمر نزع السلاح عنصر أساسي من عناصر نظام نزع السلاح الشامل بالأمن المتحدة. ونحن مقتنعون بأن في إمكانه إنجاز القضايا الملحة المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي الإمكانية التي أثق في أننا جميعاً ملتزمون بإحيائها وتنشيطها. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى العمل بسرعة من أجل أن نؤكد أهمية المؤتمر في معالجة القضايا والاحتياجات الأمنية الراهنة.

فاستمرار التوقف في طريق مسدود غير مقبول ولا يمكن تحمله.

ومع وصول المرونة داخل مؤتمر نزع السلاح إلى حدودها القصوى، نحن بحاجة إلى إبداء الإرادة السياسية لإيجاد الثقة في المؤتمر، وهو ما سيمكنه من بدء المفاوضات.

وقد استثمر الكثير من الجهد، وُجِّه العديد من المبادرات للنهوض بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ومع ذلك، نشجع على استثمار الجهد نفسه في المؤتمر بهدف تأكيد مصداقيته، وبعث المفاوضات من مرقدها.

وقد اجتمع عدد كبير من البلدان منذ أسبوعين في نياريث بالمكسيك لمناقشة العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. والواقع أن هذه القضية هي بالتأكيد عنصر ذو أهمية من عناصر الخطاب المعقد المتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، الذي يشمل الاعتبارات الإنسانية والأمنية. ويجب أن نعمل معاً للحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية، سواء أكان متعمداً أم عرضياً. ولهذا نواصل دعم العملية التي من شأنها أن تؤدي إلى الإزالة الكاملة للترسانات النووية، بما في ذلك مبررات وجودها. وتعتقد سلوفاكيا أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى مشاركة موضوعية وبناءة من الدول المسلحة نووياً. فمشاركتها بالغة الضرورة إذا ما أريد للحظر أن يحقق مبتغاه. وحظر الأسلحة النووية في حد ذاته قد لا يضمن إزالتها.

لكن، كي نمضي قدماً في نزع السلاح النووي والقضاء، في نهاية المطاف، على خطر العواقب الإنسانية الكارثية التي تنجم عن استخدام الأسلحة النووية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على اتخاذ تدابير ملموسة وعملية تستهدف تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وقد اعتمدنا، في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، خطة عمل تتضمن خطوات ذات أهمية للمضي قدماً في نزع السلاح النووي. وينبغي أن نسعى صوب تنفيذها تنفيذاً كاملاً من أجل بناء الثقة عبر كامل نظام عدم الانتشار، وأن نُحرز تقدماً في جميع مجالاته. وبالقِطْع يشكل البعد الإنساني ركيزة المعاهدة، ويشكل إضافة إلى أسباب ضرورة المضي قدماً بعملية معاهدة عدم الانتشار.

وتعتقد سلوفاكيا أنه ينبغي لنا، في إطار تعزيز نزع السلاح النووي، أن نعمل صوب التوصل إلى إطار من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً الملزمة قانوناً، وهو ما من شأنه أن يهيئ الظروف اللازمة لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظة على ذلك. وفي هذا الصدد، تواصل سلوفاكيا تأييد الشروع الفوري في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد أعرب عن رغبة المجتمع الدولي في هذا الصدد في مختلف المناسبات والمحافل، ومنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ومن خلال إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بهذه المعاهدة الذي سيبدأ في عمله قريباً.

وهو أمر طال انتظاره. وإذا كنا جادين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فلا يمكن أن نستمر في إرجاء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة. ونرى أن الشروع في المفاوضات حول قضية ما لن يعني إغفال القضايا الأخرى التي تستحق المضي فيها هي الأخرى.

وفي ظل عدم وجود برنامج عمل، أود أن أرحب بقرار المؤتمر القاضي بإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي في دورة هذا العام. وأهيب بالفريق العامل أن يحقق نتيجة في إطار زمني محدود، وبطريقة من شأنها أن تؤدي إلى الشروع في مفاوضات في المؤتمر بشأن القضايا المتفق عليها.

وننظر جدياً أيضاً في المناقشة المنظمة المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ويبدو لنا أن ثمة مستوى معيناً من التشكك إزاء هذه العملية. ونحن نتفهم ذلك. ولكن كنا لا نحبذ ذلك، لأننا نود أن نرى المؤتمر يُجري المفاوضات، فإننا نعتقد أن هذه المناقشة يمكن أن تعود بالنفع إذا كان الهدف منها هو مواصلة تعزيز القضايا بغية إجراء المفاوضات مستقبلاً.

وأود أيضاً أن أشدد على أن سلوفاكيا تولي الاهتمام الواجب لرغبة أعضاء المؤتمر واهتمامهم اللذين أعرب عنهما العديد من البلدان. ونعتقد أن هذه المسألة تستحق إيلاءها الاعتبار الملائم. وتنوه سلوفاكيا، في هذا الصدد، بالدعم المثير للاهتمام لتعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي أيضاً أن أتطرق بإيجاز إلى بعض القضايا الأخرى.

يسرني أن أعلن أن حكومة سلوفاكيا اعتمدت مؤخراً خطة عمل للانضمام إلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، مع استهداف إيداع صك التصديق في موعد غايته حزيران/يونيه ٢٠١٥ - أي العام المقبل - وبذلك تغدو دولة طرفاً في الاتفاقية في موعد غايته ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. واسمحوا لي أن أكرر أن سلوفاكيا ما فتئت منذ البداية تدعم الجهود الدولية الرامية إلى تقييد الذخائر العنقودية وتشارك فيها بنشاط. وفي الوقت نفسه، نرى ضرورة إشراك جميع البلدان، ومنها البلدان التي تنتج القدر الأكبر من الذخائر العنقودية وتكدسها، من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بهذه الأسلحة على الصعيد العالمي. وسيكون إنشاء إطار تنظيمي يتمتع بأوسع قدر ممكن من العضوية إنجازاً كبيراً. ولهذا السبب، تؤيد سلوفاكيا أيضاً إبرام اتفاق بشأن الذخائر العنقودية في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي تحظى بتأييد واسع النطاق.

وأخيراً وليس آخراً، سيشهد الشهر المقبل الاحتفال السنوي الأول باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وما برحت سلوفاكيا تؤيد بعادتها القاعدة التي من شأنها أن تسد الفجوة الكائنة في الأمن العالمي من خلال تنظيم التجارة القانونية الدولية في الأسلحة التقليدية، مع مكافحة الاتجار غير المشروع. ومن دواعي سروري أن أعلن أن سلوفاكيا ستصدق على معاهدة تجارة الأسلحة في أوائل الربيع المقبل. وفي الختام، اسمحوا لي أن أهيب بجميع البلدان الأخرى أن تصبح دولاً أطرافاً في المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جافورشيك على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة فترة وجيزة كي يتسنى لي مرافقة السيد جافورشيك إلى خارج القاعة.

من المقرر، حسب الجدول الزمني، أن يتكلم المتكلم التالي في فترة الظهيرة، وعندئذ سنستأنف هذه الجلسة.

(تكلم بالفرنسية)

أبلغتني الأمانة منذ لحظات بتغيير في برنامج عملنا يغنينا عن الحاجة إلى العودة هنا بعد ظهر هذا اليوم. وقد تكرم وفد اليونان بالموافقة على أن يدلي نائب الوزير ببيانه هذا الصباح، بعد إيطاليا مباشرة. وما لم توجد اعتراضات، يمكننا أن نخضي على هذا الأساس.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥، واستؤنفت الساعة ١٢/٠٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. واسمحوا لي الآن أن أرحب بضيفنا الكريم، السيد هيكتور ماركوس تيمرمان، وزير خارجية الأرجنتين. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيد تيمرمان إلى أخذ الكلمة.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتك على تولي مسؤولية قيادة مؤتمر نزع السلاح، وبأن أتمنى لكم كل التوفيق في عملكم خلال الأسابيع القادمة. وأود أيضاً أن أعرب عن تأييد الأرجنتين لعملكم وعمل خلفائكم في الاجتماعات التي ستعقد هذا العام.

ووجودي في هذه الدورة من دورات المؤتمر هو بمنزلة الإعراب مجدداً عن التزام جمهورية الأرجنتين تجاه هذه الهيئة، التي تظل المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي.

وتؤيد الأرجنتين عادةً اتباع نهج واسع النطاق في متابعة الإجراءات والمبادرات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهي المجالات التي انخرطت فيها بنشاط على الصعيدين الإقليمي والعالمي، دعماً لدور تعددية الأطراف بصفة عامة والأمم المتحدة بصفة خاصة. إن حكومة بلدي مقتنعة بأن أفضل وسيلة للدفاع عن مصالح الأمن الوطني هي بدء مفاوضات موضوعية في إطار المؤتمر بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، وأن أفضل وسيلة للدفاع عن هذه المواقف المتعلقة بالأمن الوطني هي أن يكون ذلك في إطار الهيئات القائمة.

وفي عام ١٩٧٨، في أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح، عرضت الجمعية العامة لأول مرة استراتيجية متفق عليها لنزع السلاح الشامل، وأعادت تأكيد الدور المركزي والمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ونحن نؤكد إيماننا باستمرار صلاحية تلك الأهداف.

ولن ينشط مؤتمر نزع السلاح بتركيز الوقت والجهد على مناقشة نظامه الداخلي أو سماته المؤسسية، رغم أنه ينبغي التذكير بأن ذلك قد مكّن من إبرام صكوك دولية ذات أهمية. بل سينشط هذا المنتدى بما يبدیه أعضاؤه من إرادة سياسية للتغلب على الحالة الراهنة. وسيرحب بلدي بالمقترحات المبتكرة التي تعزز المناقشة المفتوحة، وتؤدي إلى حلول مبتكرة تشمل المواقف المختلفة، بحيث يتسنى للمؤتمر أن يخرج من مأزقه. وفي هذا السياق، تؤيد استمرار الفريق العامل غير الرسمي من أجل إعداد برنامج عمل قوي في مضمونه وتدرجي في تنفيذه، والجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بنزع السلاح النووي وقرب بدء عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن الأرجنتين تُقدّر إنشاء آليات مرنة تتيح فرصة لإثراء المناقشة الدائرة بشأن نزع السلاح من خلال المساهمة بوجهات نظر جديدة.

وفي الوقت نفسه، ورغم الأهمية التي نعلقها على هذه المساهمات، تواصل الأرجنتين تحديد أولويات التفاوض في إطار المحافل القائمة بهدف الحيلولة دون حدوث اختلال في توازن النظام الحالي وسلامته على الأجل الطويل.

وقد دأبت الأرجنتين على إيلاء الأولوية لقضية نزع السلاح النووي، واتخذت خطوات كبيرة في هذا المجال، وهو ما يُجسّد التزامها الواضح والمستمر بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

وتماشياً مع هذا النهج، لدى الأرجنتين برنامج نووي قوي مخصص حصراً للأغراض السلمية، ويتبع أعلى درجات احترام القواعد المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعايير التي حددتها مبادرات عدم الانتشار القائمة. وفي هذا الإطار، تطور الأرجنتين التكنولوجيا النووية وتستخدمها وتصدرها للأغراض السلمية.

وتلاحظ حكومة بلدي مع القلق أن الأربعة عقود الحافلة بتقدم كبير في ميدان عدم الانتشار، أي بعد السنوات الـ ٤٣ التي تلت بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، لم يواكبها تقدم مماثل في مجال نزع السلاح النووي. وتعتقد أن المجتمع الدولي في وسعه أن يتصدى بمزيد من الفعالية للتحديات التي تواجهه إذا أبدت الدول الحائزة للأسلحة النووية استعدادها لإزالة هذه الأسلحة إزالة كاملة.

وفي هذا الصدد، ترى الأرجنتين أن الترسانات النووية القائمة ما زالت كبيرة على نحو غير متناسب، وهو ما يمثل تهديداً لاستقرار العالمي والأمن الجماعي، ويُقوّض الجهود التي نستثمرها جميعاً في عدم انتشار الأسلحة النووية. ولهذا السبب، تؤكد حكومتنا مجدداً دعمها لجميع التدابير التي تعزز دينامية الالتزام بعدم الانتشار والإزالة الكاملة للأسلحة النووية وفقاً لمبادئ الشفافية والارجعة والتحقق من تدابير نزع السلاح النووي. وبناءً على ذلك، تدعو إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها أداة ذات أهمية للحفاظ على مصداقية نظام عدم الانتشار المعرض للخطر في الوقت الراهن. وعدم تصديق بعض الدول على تلك المعاهدة يؤدي إلى تأخير بدء نفاذها ويعزز الحجة القائلة إن النظام يُنفَّذ بمعايير مزدوجة على حد سواء.

والأرجنتين تؤيد، على وجه الخصوص، الجهود الرامية إلى بلورة موقف مشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، داخل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على السواء، من أجل تعزيز المساعي الرامية إلى إبرام معاهدة جديدة للحظر التام للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، استضافت الأرجنتين المؤتمر العام الأخير لوكالة حظر الأسلحة النووية، واجتماع كبار مسؤولي الجماعة، وعُقد كلاهما في آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي هاتين المناسبتين، أعربت المنطقة عن قلقها إزاء رفض حكومة المملكة المتحدة أن تكشف عن نقل الغواصات النووية التي أرسلت إلى جنوب المحيط الأطلسي أسلحةً نوويةً من عدمه، لا سيما في ضوء سابقة واحدة على الأقل نُقلت فيها أسلحة نووية بريطانية إلى منطقة تطبيق معاهدة تلاتيلولكو، وهو تصرف بقي في طي الكتمان حتى كشفت عنه ونقلته وسائل الإعلام.

ولهذه الأسباب كلها، نعتقد أنه ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي.

وبهذه الروح، شاركنا في العملية التي بدأت في أوغسلا في آذار/مارس ٢٠١٣ - واستمرت في المكسيك هذا العام - لتسليط الضوء على العواقب الإنسانية المدمرة لجميع الأسلحة النووية، بغض النظر عن مجزأها.

إن بلدي، بوصفه عضواً في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية أنشئت في منطقة مكتظة بالسكان، يؤيد إنشاء وتوطيد مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في السلام والأمن الدوليين من خلال منع بعض المناطق من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وعلى وجه الخصوص، تؤكد الأرجنتين مجدداً نداءها إلى الدول التي صاغت إعلانات تفسيرية بشأن البروتوكولين الإضافيين لمعاهدة تلاتيلولكو بأن تسحب تلك الإعلانات بما يتماشى مع الغرض من هذه المعاهدة.

وفي الختام، أود أن أردد كلمات الأمين العام للأمم المتحدة التي يتمنى فيها أن يعم الإلهام دورة هذا العام - وهو ما يجعل عام ٢٠١٤ عاماً للإبداع والعمل - وأن نبدي بوادر المسؤولية تجاه المجتمع الدولي، حسبما تتطلب الظروف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تيمرمان على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة فترة وجيزة كي يتسنى لي مرافقة السيد تيمرمان إلى خارج القاعة.

عُلمت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. والآن، من دواعي سروري البالغ، بصفتي ممثلاً للبلد الذي يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح، أن أرحب بضيفنا الكريم التالي، وهو السيد بينيديتو ديلا فيدوفا، وزير الدولة للشؤون الخارجية في إيطاليا. ويسعدني أن أدعو السيد ديلا فيدوفا لأخذ الكلمة.

السيد ديلا فيدوفا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤكد مجدداً التزام إيطاليا تجاه أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأن أهنيكم، سعادة السفير، على توليكم رئاسة هذا المحفل. إن آخر مرة أدت فيها إيطاليا هذا الدور كانت قبل عقد من الزمن تقريباً. إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب للمرة الأولى هذا المؤتمر الذي ما زال يمثل أهم منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح للمجتمع الدولي ككل.

وتعلق إيطاليا أهمية كبيرة على نزع السلاح بأوسع معانيه، وهي ملتزمة التزاماً تاماً بنزع السلاح وتوحيد الأسلحة وعدم الانتشار بوصفها عناصر أساسية من عناصر سياستها الخارجية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي عاملان أساسيان لتحقيق نتائج فعالة وملموسة وطويلة الأجل في تلك المجالات. لذلك، ستواصل إيطاليا الانخراط بحمة في المحافل المتعددة الأطراف كافة، ومنها هذا المؤتمر والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان الثمانية، وكذلك في إطار المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بالأسلحة التقليدية والقضايا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وكما نعلم جميعاً، أظهرت الأحداث الأخيرة بوضوح مدى أهمية هذه المبادئ في السياق الأوسع نطاقاً لنزع السلاح. واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز بمثاليين رئيسيين. فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، شهد عام ٢٠١٣ نقطة تحول ذات أهمية تمثلت في اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة تجارة الأسلحة والتوقيع الرسمي عليها في حزيران/يونيه الماضي. وبغض النظر عن كونها معاهدة قاصرة على تجارة الأسلحة، فبمجرد بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، ستصبح المعاهدة صكاً ملزماً متعدد الأطراف قادراً على تعزيز احترام حقوق الإنسان. وكما هو معروف جيداً، استحدثت المعاهدة لأول مرة معايير ملزمة بشأن منع العنف الجنسي، وهو ما يجعلها تشمل المنظور الجنساني ومفهوم الأمن البشري في سياق الأمن العالمي الأوسع نطاقاً.

ولا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله، ولن يتحقق بدء النفاذ بين عشية وضحاها، ولكن التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة هو بلا شك قصة نجاح شاركت فيها أطراف متعددة.

وفيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل، تذكروا الهجمات الإجرامية التي تُنفَّذ باستخدام العوامل الكيميائية استخداماً هائلاً في سورية بالعواقب الكارثية لأي استخدام لأسلحة الدمار الشامل. ومنذ البداية، تؤيد إيطاليا بشدة التصدي المتعدد الأطراف لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بهدف منع الاستمرار في إراقة الدماء أو أي بدائل ضارة أخرى. وخطّة تدمير الأسلحة الكيميائية السورية هي أهم عملية نزع سلاح متعددة الأطراف في العقد الماضي، وتساهم إيطاليا بمهّمة في جهود البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالدعم اللوجستي والمالي والتقني.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد جرى التفاوض عليها هنا في مؤتمر نزع السلاح، وهو ما أصاب فيه الأمين العام للأمم المتحدة عندما ذكره في ملاحظاته أمام هذا الجمع.

وقد أحرز المؤتمر وأسلافه بعض الإنجازات المثيرة للإعجاب. وقد جرى التفاوض على اتفاقات رئيسية أخرى متعددة الأطراف في مجاليّ تحديد الأسلحة ونزع السلاح في هذه القاعة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة حظر التجارب النووية.

ومن ثم، اضطلع هذا الجمع بدور بالغ الضرورة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وهو ما ساهم مساهمةً كبيرةً في جعل العالم أكثر أمناً.

وفي الواقع، لا يمكن إحصاء التهديدات والمخاطر المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن الضروري أن نضاعف جهودنا لمنع حصول دول جديدة وكذلك الجهات الأخرى من غير الدول عليها. ولهذا السبب، لم يعد المأزق الحالي الذي تواجهه آلية نزع السلاح مقبولاً. وتتفق إيطاليا تماماً مع الكلمات التي خاطب بها هذا الجمع الأمين العام للأمم المتحدة وهي: "مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يكون قوة دافعة من أجل بناء عالم أكثر أمناً وتحقيق مستقبل أفضل. وهذا هو عين مهمته."

وينبغي للمؤتمر أن يستأنف أعماله دون مزيد من التأخير. وينبغي أن يكون شاغله الرئيسي اعتماد برنامج عمل وبدء مناقشة فعالة بشأن القضايا الرئيسية، وستكون المرونة ضرورية لتحقيق هذه الغاية. ولذلك، أود أن أعرب عن الارتياح إزاء التجديد الأخير للفريق العامل غير الرسمي بوصفه أول خطوة ملموسة إلى الأمام.

ويلزم اتباع نهج بناء وخلاق لمواجهة التحديات المقبلة، ومهمتنا الأساسية هي استعادة مصداقية هذا المحفل ودوره المركزي في الماضي قديماً بالمفاوضات الفعالة المتعددة الأطراف بشأن قضاياها الأساسية، وهي: نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي. وفي هذه المسألة الأخيرة، تلتزم إيطاليا التزاماً كاملاً بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في الماضي قديماً بالمفاوضات من أجل اعتماد مدونة سلوك دولية بشأن أنشطة الفضاء الخارجي.

وفيما يخص القضايا النووية، ستكون الأشهر المقبلة حاسمةً في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء. وتلوح في الآفاق الدورة الثالثة للجنة التحضيرية التي ستكون آخر دورة قبل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥؛ وفي إطار مؤتمر نزع السلاح، سيبدأ قريباً فريق الخبراء الحكوميين المنشأ حديثاً في عمله بهدف تنشيط المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وسيشكل إنهاء الجمود المستمر في هذا المؤتمر قوةً دافعة رئيسية لتعزيز التقدم بشأن التحديات المقبلة. ولذلك، من المهم للغاية وضع حد لهذا الجمود المستمر لتفادي تعريض مصداقية المؤتمر للخطر، حيث لا يزال يمكن أن يضطلع بدور محوري في مفاوضات نزع السلاح.

أما مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية في المضي قدماً بشأن نزع السلاح النووي، فلا تزال أمراً لا يرقى إليه الشك. ونرحب بزيادة الشفافية التي أبدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وتمثل هذه الخطوات خطوات ذات أهمية في تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية في ميدان نزع السلاح النووي.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل الركيزة الأساسية في تحقيق نزع السلاح النووي. ونريد أن نؤكد مجدداً التزاماً بتهيئة الظروف المواتية لإيجاد عالم أكثر أماناً دون أسلحة نووية، وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. ويحتاج بعض المنتقدين بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تعد قادرة على التصدي للتحديات الجديدة. ونود أن نؤكد بحزم أن معاهدة عدم الانتشار ما هي إلا أداة تخدم الإرادة السياسية. وينبغي أن نضع التزامنا بتحقيق التقدم المحرز استناداً إلى النظر في الركائز الثلاث للمعاهدة بوصفها ركائز يعزز بعضها بعضاً. ومن ثم، من الضروري المشاركة في جميع المناقشات ذات الصلة بنزع السلاح النووي مشاركةً بناءً وموضوعية، مع التركيز الواضح على التدابير العملية والفعالة.

وتشارك إيطاليا أيضاً مشاركةً كاملة في دعم البدء الفوري لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما من شأنه أن يعزز النظام الدولي لعدم الانتشار، ويساهم مساهمةً كبيرة، في بلوغ هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية. والحظر الشامل للتجارب النووية خطوة حاسمة. وتوضح التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها كوريا الشمالية الحاجة الملحة إلى دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وقد أنشأ الأمين التنفيذي الجديد لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤخراً فريقاً من الشخصيات البارزة لمساعدة الدول الأعضاء في تيسير دخول المعاهدة حيز التنفيذ.

ولا تزال مسألة إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تحظى بالأولوية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وستكون هذه المعاهدة صكاً قادراً على تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، وفي إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، قدمت إيطاليا إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح آراءها بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تعالج مسائل خمس قضايا، هي: التعاريف، والتحقق، والوقود النووي، ومحطات الإنتاج، والمخزونات. ومع مراعاة الحاجة إلى الفعالية القصوى في تطبيق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، نعتقد أن الوكالة المكلفة بالتحقق ينبغي أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي لديها بالفعل الخبرة التشغيلية اللازمة والموظفون المدربون والمعارف التقنية لهذا الغرض.

وتظل المخزونات هي حجر العثرة الحقيقي. وقد اتضح أن الآراء التي أعرب عنها حتى الآن في مؤتمر نزع السلاح مختلفة جذرياً، وهو أمر لا يشير الدهشة، لكن في مجال عملنا هذا، ما من أمر أبيض أو أسود أبداً. وسيؤدي إنعام النظر فيها إلى إمكان التوصل إلى حلول توافقية.

وفي الأشهر القليلة الماضية، تحققت بعض النتائج الملموسة بشأن الملفات ذات الأولوية. فقد انضمت سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وجرى التوصل إلى فهم مشترك بشأن البرنامج الإيراني هنا في جنيف. وفي هذه المسألة الأخيرة، سمحوا لي أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل للدور الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بالمهمة المعقدة المتمثلة في التحقق من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتمضي المفاوضات قدماً أيضاً فيما يتعلق بقضية عقد مؤتمر بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

وقد آن الأوان لجني ثمار التقدم المحرز حتى الآن ومضاعفة جهودنا الرامية إلى بدء المفاوضات الموضوعية، وتحقيق نتائج رئيسية يعزز بعضها بعضاً في جميع محافل نزع السلاح وعدم الانتشار الرئيسية. وإيطاليا ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم أعمال هذا المحفل، ولن تدخر جهداً في ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ديلا فيدوفا على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. وسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة فترة وجيزة كي يتسنى لي مرافقة السيد ديلا فيدوفا إلى خارج القاعة.

عُلمت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. وسمحوا لي الآن أن أرحب بضيفنا الكريم، السيد ديميتريس كوركولاس، نائب وزير خارجية اليونان. يسرني ويشرفني أن أدعو السيد كوركولاس إلى أخذ الكلمة.

السيد كوركولاس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أتمنى لكم كل التوفيق. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأتمنى كل التوفيق للأمين العام بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح المعين مؤخراً، السيد مايكل مولر.

إنه حقاً لشرف لي أن أحاطب هذا المؤتمر، المحفل التفاوضي الدائم الوحيد لنزع السلاح، الذي أنتج خلال فترة ولايته العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف المهمة التي يسترشد بها المجتمع العالمي عبر مرحلة الانفراج وحتى بيئة ما بعد الحرب الباردة. والمؤتمر اليوم في مفترق طرق، إذ تُوجّه إليه الدعوة لإيجاد طريقة لكسر حالة الجمود التي طال أمدها من خلال استئناف المفاوضات بشأن قضايا مهمة، مثل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي، على كل حال، الخطوة المنطقية التالية صوب نزع السلاح النووي، وفي الوقت نفسه لمعالجة المسائل الملحة الأخرى في ميدان نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، بات من الواضح أن المؤتمر قد توقف عن الإنتاج والبناء في القضية الحرجة المتمثلة في نزع السلاح، وأنه، وإن كان صاحب المبادرة في العديد من الأعمال المؤسسية الرئيسية في ميدان نزع السلاح، فثمة تطورات مهمة في ميدان نزع السلاح

تجد أرضاً خصبة خارج هذا المحفل، وهو ما يُوسّع الفجوة بين المؤتمر وبقية آلية نزع السلاح. وبصورة أكثر تحديداً، كان اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بعد ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة بالفعل إنجازاً كبيراً سيكتمل بمجرد دخول المعاهدة حيز النفاذ. ومن ضمن التطورات ذات الأهمية أيضاً انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتقدم المحرز في محادثات الفريق الذي شكلته الصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع إيران بشأن برنامجها النووي.

ومع ذلك، يظل التقدم المحرز بطيئاً للغاية في إطار المؤتمر. وفي رأينا، ينبغي أن يُستفاد، في ظل الجمود الحالي في هذا المحفل التفاوضي المهم، من المبادرات ذات الأهمية التي أطلقتها اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال العامين الماضيين. وقد أيدت اليونان إلى جانب باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى بدء عمل فريق الخبراء الحكوميين ذي الصلة في وقت لاحق من هذا العام، ويجدونا الأمل في أن يقدم توصيات موضوعية إلى المؤتمر.

وثمة مناسبة مهمة أخرى في جدول أعمال نزع السلاح لهذا العام، هي عقد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في إطار التحضيرات لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. وينبغي أن يكون هذان الاجتماعان حافزاً على تحديد نشاط المناقشات المثمرة والبناءة في مؤتمر نزع السلاح.

وترى اليونان أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث تشكل أحد أهم أسس صرح الأمن العالمي، ومن ثم، نتطلع إلى مواصلة تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار، مع التأكيد بصفة خاصة على ضرورة تعزيز السلامة والأمان النوويين. وفي هذا الصدد، نتعلم من حادثة تشيرنوبيل وحادثة فوكوشيما، التي وقعت مؤخراً، أن الأمان النووي بحكم طبيعته تحدّد عالمي. ولذلك، نتقاسم جميعاً المسؤولية المشتركة المتمثلة في امتثال إنتاج الطاقة النووية في جميع أرجاء الكوكب لأعلى معايير السلامة الدولية.

إننا نعتبر كذلك أن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار هي الإطار الأنسب لمعالجة القضية المهمة المتمثلة في العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وهي قضية متزايدة الأهمية، على نحو ما أظهره بجدارة مؤتمر ناياريت الذي عُقد مؤخراً. وعلاوةً على ذلك، وفي سياق دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار، تؤيد اليونان تماماً الجهود الجارية والدؤوبة التي يبذلها الميسر للتمهيد لعقد المؤتمر بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط خاليةً من أسلحة الدمار الشامل في أقرب وقت ممكن.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى قضية تعلق اليونان بأهمية كبيرة عليها، بالنظر إلى أننا أقدم مراقب - منذ عام ١٩٨٢ - في مؤتمر نزع السلاح. وأشار هنا إلى مسألة توسيع العضوية المتوخى في المادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر ونصها: "يجري استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة." ونحن نرى أنه ما من سبب أو مبرر أخلاقي لاستبعاد دول أعضاء في الأمم المتحدة من مناقشات نزع السلاح، وخاصة بالنظر إلى الطابع العالمي للأمم المتحدة. وفي الوقت الذي تتطلب فيه التحديات العالمية حلولاً جماعية من خلال الشراكات العالمية، فإن من المفارقة قصر المشاركة في المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح على ٦٥ بلداً فقط. وكذلك الأمر فيما يتعلق برهن موضوع التوسيع بالقضايا الثنائية التي لا تمتُّ إلى موضوع المؤتمر بأي صلة على

الإطلاق. وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا الموجه إلى أعضاء المؤتمر أن يعيّنوا منسّقاً خاصاً معيّناً بالتوسيع دون المساس بالنتائج النهائية.

وفي الختام، ونظراً للتحديات المتعددة التي يواجهها العالم اليوم في مجال الأمن العالمي، فإننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكنه أن يظل في مأزق مستمر، وينبغي أخيراً أن يشرع في الأعمال الموضوعية عن طريق اعتماد برنامج عمل.

واليونان على استعداد، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي يشارك في جميع الصكوك الرئيسية في مجال نزع السلاح، للمساهمة بنصيبها، بما يتناسب مع مسؤولياتها، في وضع حد للحمود في المؤتمر والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوركولاس على بيانه، وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة فترة وجيزة كي يتسنى لي مرافقة السيد كوركولاس إلى خارج القاعة.

عُلمت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. أرى أن لدينا بعض المتكلمين على القائمة، ولكن الأمانة تقول لي إننا نواجه الآن اختيار إعادة الانعقاد بعد ظهر اليوم في أقرب وقت ممكن، أو مواصلة الانعقاد الآن دون ترجمة شفوية، نظر إلى عدم وجود خدمات تقنية. هل تودون مواصلة الجلسة دون ترجمة شفوية، أم تستأنف الجلسة الساعة ٣ أو ٣/٣٠ بعد ظهر هذا اليوم، أم صباح الغد؟

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، لقد وضعتم أمامنا معضلة صعبة. ولكن، كما تعلمون، لدى فرنسا موقف مبدئي بشأن هذه المسائل، وهو موقف لا يقبل أي استثناء. ولذلك، لا يمكننا أن نوافق على أن يستمر مؤتمر نزع السلاح في العمل بشكل يتعارض مع الترتيبات اللغوية للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل ثمة وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ وقد أحطت علماً كما ينبغي بما قاله ممثل فرنسا.

وأرى أن ممثل أوكرانيا يود أن يدلي ببيان، وأرى أن ممثلين آخرين قد طلبوا أخذ الكلمة. وأقترح أن نستمع إلى ممثل أوكرانيا، ثم يمكننا بطبيعة الحال مواصلة المداولات بعد ظهر اليوم. أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): شكراً جزيلاً السيد الرئيس. نظراً للاهتمام الذي يوليه الوفد الجزائري لما ستقوله مختلف الوفود التي طلبت إلقاء الكلمة، نتمنى، السيد الرئيس، أن تكون الترجمة، كما جاء في مداخلة سعادة سفير فرنسا، متوفرة بكل اللغات المعتمدة لدى الأمم المتحدة لمواصلة الأشغال. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم شكراً جزيلاً. في ضوء البيانات التي أدلى بها للتو، أعترزم عقد جلسة بعد ظهر اليوم الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.